منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

المبادئ الموجهة لسياسات الطاقة

آب 2013

تعتبر هذه الدراسة ملكية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. للاستفسار يرجى الاتصال بالمنتدى على البريد الإلكتروني (info@jsf.org) أو هاتف 6476 566 (6) 962+.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

جدول المحتويات

القسم الأول: مقدمة 4
القسم الثاني: المبادئ الموجهة لسياسة الطاقة 4
أ – تنويع مصادر الطاقة مع تعظيم نسبة المصادر الداخلية: 4
ب – توفير هامش مناسب في نظام إمدادات الطاقة: 5
ج – الاعتراف بأهمية توفير المعلومات اللازمة عن القطاع: 5
د – مراعاة البعد البيئي والتأثيرات على الأجيال المستقبلية: 5
القسم الثالث: تشريعات مقترحة 6
القسم الرابع: خلاصة 7
القسم الخامس: المصادر 7

القسم الأول: مقدمة

تعتبر أزمة الطاقة في الأردن من القضايا المهمة التي تواجه المجتمع الأردني؛ حيث بلغت تكلفة استيراد الطاقة في الأردن 4,75 مليار دينار في عام 2012 أو ما يوازي 22% من الناتج المحلي الإجمالي. يستورد الأردن ما يقارب 98% من احتياجاته ولذلك يعتبر من الدول الفقيرة في مصادر الطاقة.

يصنف الأردن في المرتبة قبل الأخيرة على مستوى أمن الطاقة، حيث تدنوه دولة إثيوبيا فقط. يعرف أمن الطاقة بأنه الإدارة الفاعلة لمصادر الطاقة من الداخل والخارج وموثوقية البنية التحتية للطاقة وقدرة الشركات العاملة في قطاع الطاقة على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي. تعزى هذه المرتبة المتدنية إلى عدة عوامل منها الاعتماد الكبير على الطاقة المستوردة، وقلة التنوع في مصادر الطاقة (معظم الطاقة تأتي عن طريق النفط ومشتقاته) والطلب المتزايد على الطاقة.

يجب أن تهدف أي سياسة للطاقة إلى تحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة على المدى القصير والطويل. حيث يجب أن تعترف أي سياسة بواقع أن الأردن هو جزء من نظام عالمي معقد وأنه معرض لمخاطر عدة، وعليها أيضاً أن تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة عن طريق تطبيق سياسة شاملة ومتكاملة.

تضع هذه الورقة المبادئ الرئيسية التي يجب أن تتمحور حولها أي سياسة للطاقة. يتشكل هيكل هذا البحث مما يلي: القسم الثاني يقدم المبادئ الموجهة لسياسة الطاقة، القسم الثالث يقدم تشريعات مقترحة، في حين القسم الرابع والأخير يقدم خلاصة الورقة.

القسم الثاني: المبادئ الموجهة لسياسة الطاقة

يجب أن تعتمد أي سياسة للطاقة على المبادئ الموجهة التالية:

أ – تنويع مصادر الطاقة مع تعظيم نسبة المصادر الداخلية:

- يعرض الاعتماد على مصدر وحيد للطاقة الدولة الى مخاطر اقتصادية مثل التقلبات في أسعار الطاقة العالمية التي تنتج من عدم تماثل العرض والطلب

ومخاطر سياسية من الدول المصدرة للطاقة مثل أزمة انقطاع الغاز المصري خلال عامي 2011 و2012.

- تنويع مصادر الطاقة يقلل من مخاطر انقطاع إمدادات الطاقة من أحد المصدر عن طريق توفير مصادر بديلة.

ب – توفير هامش مناسب في نظام إمدادات الطاقة:

- وجود مخزون استراتيجي كافي لتغطية احتياجات الدولة يحميها من التقلبات في مصادر الطاقة ويسهل تعافي القطاع بعد أي اضطرابات خارجية أو داخلية.
- يتحقق هذا الهامش عن طريق توفير سعة مناسبة للتخزين في كافة مراحل سلسلة التوريد، تخزين الأدوات المطلوبة لتوليد وإنتاج الكهرباء، ووجود خطة مناسبة للتعامل مع أي اضطراب في أي من مصادر الطاقة.

ج – الاعتراف بأهمية توفير المعلومات اللازمة عن القطاع:

- توفير معلومات عالية الجودة يدعم أسواق جيدة الأداء؛ حيث يجب على قطاع الكهرباء أن يدمج المعلومات من المستهلك، والمنتج والمشرع على حد سواء.
- توفير المعلومات اللازمة يحد من مخاطر ذعر المستهلك والتي يمكن أن تنتج من اضطرابات فعلية أو شائعات.
- وجود المعلومات بشكل شامل ودوري يعزز من استقرار بيئة الاستثمار في قطاع الطاقة مما يعود بفوائد عدة على القطاع والاقتصاد الوطني.

د – مراعاة البعد البيئي والتأثيرات على الأجيال المستقبلية:

- الاعتماد شبه الكلي على النفط ومشتقاته يعرض الأردن إلى مخاطر بيئية مثل التلوث وازدياد مستويات ثاني أوكسيد الكربون مما يزيد من مشكلة الاحتباس الحراري.

- يجب أن تكون مصادر تمويل احتياجات الوطن من الطاقة مستدامة وألا تعرض الأجيال القادمة الى قيود مالية مما يساهم في تنمية الاقتصاد على المدى الطويل.

القسم الثالث: تشريعات مقترحة

يجب على أي سياسة للطاقة أن تراعي الظروف الفريدة لكل دولة؛ حيث أن تنوع قدرات الدول على توفير مصادر داخلية للطاقة وظروف الدول الاقتصادية يسبب اختلافات جذرية في سياسات الطاقة.

أهم التشريعات المقترحة هي ما يلي:

- تطوير آليات تنظيمية في قطاع الكهرباء والاستثمار لتحقق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي في احتياجات الدولة من الطاقة.
- استحداث هيكل وقوانين لقطاع الطاقة لتعزيز التنافسية وتحقيق أسعار معقولة بما أنها تعتمد على العرض والطلب.
- إنشاء نظام يوفر دعم لشريحة المستهلكين غير القادرين على تحمل أسعار السوق.
- إقرار قوانين تلزم القطاع بتوفير مخزون استراتيجي في الوقت الحاضر واستمراره لأعوام قادمة لكي تحد من المخاطر والتقلبات في سوق الطاقة العالمي.
- تطوير قانون يشجع الاستثمار في قطاع الطاقة من أجل تحقيق سوق قوي ومستدام
- تنويع مصادر الطاقة والتركيز على استخدام مصادر متجددة، وذات كفاءة عالية وصديقة للبيئة في التوليد.
- تحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعزز ترشيد استهلاك الطاقة في كافة قطاعات الصناعة والاستخدام المنزلي.
- تقليل المخاطر البيئية التي قد تنتج من استخدام الدولة لمصادر طاقة مثل النفط ومشتقاته.

القسم الرابع: خلاصة

يتم تحقيق مصادر طاقة مستدامة وآمنة عن طريق توفير أسواق تنافسية لكافة استخدامات الطاقة. حيث يكون قطاع الكهرباء، بكافة مكوناته، مسؤولا عن توفير أمن الطاقة اللازم لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التنويع الضروري في مصادر الطاقة.

أزمة الطاقة في الأردن تستدعي إجراءات عاجلة ومراجعة شاملة لسياسة الطاقة. حيث بينت أزمة الغاز المصري هشاشة قطاع الطاقة المحلي وعدم قدرته على مواجهة الاضطرابات الإقليمية وتقلبات الأسعار العالمية. يجب أن تنص سياسة الطاقة على تنويع مصادر الطاقة مع تعظيم المصادر الداخلية والصديقة للبيئة على أن يراعي تأثيرها على الأجيال المستقبلية وأثرها على النمو الاقتصادي في المدى القصير والبعيد.

القسم الخامس: المصادر

1– " الأردن: الأمن الكهربائي"، مروان كردوش، نيسان 2013

"Jordan: Energy Security" , Marwan A. Kardoosh, April 2013

2 – "استراتيجية أوروبية لطاقة آمنة، تنافسية، ومستدامة"، الاتحاد الأوروبي، 2006.

"A European Strategy for Sustainable, Competitive and Secure Energy", European Union, 2006.

3 – "ضمان تحقيق أمن الطاقة"، دانيل ييرغن، 2006.

"Ensuring Energy Security", Daniel Yergin, *Foreign Affairs, 2006*

4 – "بعض الجوانب الإقتصادية لأمن الطاقة"، هافير لابانديرا و بلتاسار مانزانو، 2012

"Some Economic Aspects of Energy Security", Xavier Labandeira and Baltasar Manzano, 2012

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هذا التقرير ملك لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، لا يسمح باستنساخ أو توزيع أو بث أي جزء من هذا التقرير بأي شكل أو أسلوب بما في ذلك التصوير الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك من الأساليب الإلكترونية أو الآلية، دون الموافقة المسبقة الخطية للمنتدى. ويسمح بالاقتباس فقط بالإشارة الكاملة لهذا التقرير. لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمنتدى الاستراتيجيات الأردني على info@jsf.org أو على هاتف.6476 566 6 962+

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM